

وجهة نظر عربية*

تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط:

د. محمد السيد سليم

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة

منذ بداية الحقبة الاستعمارية بالشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، ارتبطت المنطقة بصورة وثيقة بالنظام العالمي وتأثرت بشدة بالتحويلات التي طرأت عليه. واتسمت الروابط العالمية- شرق الأوسطية بالاعتماد على النظام العالمي. واستمر هذا النمط من العلاقات حتى بعد نيل دول الشرق الأوسط "الاستقلال السياسي"، والذي أعقبه ظهور مشروعين أساسيين بالمنطقة، انطوى كل منهما على مجموعة مختلفة من الافتراضات والمبادئ والترتيبات الأمنية، ودخل الاثنان في تنافس على الهيمنة داخل منطقة الشرق الأوسط خلال حقبة الحرب الباردة. بيد أن كليهما أسفر عن تهميش قضية الديمقراطية بالمنطقة.

يحمل الأول اسم "مشروع الشرق الأوسط" وظهر بحلول مطلع الخمسينيات وتمثل أبرز مؤيديه في القوى الغربية. نظر المشروع إلى الشرق الأوسط باعتباره منطقة جغرافية غنية بالموارد النفطية وتحتوي مجموعة متنوعة من الدول وتهدها قوى خارجية معادية، على رأسها الاتحاد السوفيتي. وترى القوى المناصرة للمشروع ضرورة الربط بين المنطقة والغرب من خلال نظام أمني ومجموعة من الترتيبات الاقتصادية بمقدورها تحقيق الاستقرار بالمنطقة والحفاظ على المصالح الغربية بها. جاء الإعلان الأول عن المشروع من جانب الولايات المتحدة عام 1950 عندما اقترحت إنشاء منظمة دفاعية شرق-أوسطية. وأعاد الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" طرح الفكرة عام 1953 عندما اقترح إقامة تحالف بين الدول الواقعة شمال الشرق الأوسط بهدف احتواء الاتحاد السوفيتي، والذي ضم كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق. وفي استجابة لهذا المقترح، وقع كل من العراق وتركيا ميثاقاً أمنياً في فبراير عام 1955 تعهدت الدولتان بمقتضاه بالدفاع عن بعضهما البعض حال وقوع عدوان أجنبي. وانضمت بريطانيا إلى الميثاق في أبريل 1955، وبات يعرف باسم "حلف بغداد"، وقوبل بمعارضة شديدة من قبل أنصار المشروع العربي الإقليمي. وفي أعقاب اندلاع الثورة العراقية عام 1958، انسحب العراق من الميثاق الذي انتقل مقر

رئاسته من بغداد إلى إسطنبول وأصبح يحمل اسم " منظمة المعاهدة المركزية" (المعروفة اختصاراً باسم " سنتو"). أما آخر مرة طرحت فيها فكرة بناء مشروع يقوم على الهوية شرق- الأوسطية فكانت أثناء الحرب الباردة عندما طرح الرئيس الأمريكي " ريجان" مبدأ " الإجماع الاستراتيجي" بين دول الشرق الأوسط في عام 1982 تحت رعاية بلاده، وجاء ذلك في أعقاب مجموعة من الأحداث التي شهدتها عام 1979 أبرزها توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وقيام الثورة الإيرانية والتدخل السوفيتي في أفغانستان وانهايار " منظمة المعاهدة المركزية". كان المقصود من مصطلح " الإجماع الإستراتيجي" توصل الدول شرق- الأوسطية إلى تفهم عام بأن الاتحاد السوفيتي يشكل التهديد الأكبر للمنطقة. وكان من المأمول أن يؤدي هذا " الإجماع" إلى تسوية جميع الصراعات بالمنطقة بصورة تثمر في نهاية الأمر عن علاقة إستراتيجية بين دول المنطقة والشرق الأوسط. وفي حال فشل تلك الدول في التوصل إلى تسوية، سيتم اللجوء إلى المساعدة الأمريكية.

من جانبهم، وصف أنصار المشروع الإقليمي العربي المؤلفين بصورة أساسية من العناصر القومية، المشروع شرق- الأوسطي بأنه بدعة غربية، مشيرين إلى أن الشرق الأوسط في حقيقة الأمر يتميز بهيمنة الأمة العربية الواحدة عليه والتي تشترك فيما بينها في مجموعة من الخصائص والمصالح والاعتبارات والأولويات الأمنية. كما تتميز الشعوب العربية بوحدة اللغة والثقافة والموقع الجغرافي، ما يؤهلها لصياغة الاعتبارات الأمنية والاقتصادية الخاصة بها. وينظر هذا الفريق إلى إسرائيل باعتبارها التهديد الرئيسي لأمن المنطقة. ويؤمنون بضرورة وضع ترتيبات إقليمية عربية للحد من هذا التهديد، بحيث تتم صياغتها في إطار أمني عربي. وتمثل جامعة الدول العربية التي أنشئت عام 1945 التجسيد الرئيسي لهذا المشروع، خاصة بتوقيع اتفاقيتي الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950.

بيد أن المشروعين العربي وشرق- الأوسطي أعفلا قضية التغييرات الديمقراطية بدول المنطقة نتيجة تركيزهما على الصراعات الإستراتيجية العالمية والإقليمية. بل إن بعض أنصار مشروع الشرق الأوسط أبدوا تأييدهم لأنظمة الاستبدادية العسكرية التي أطاحت بالحكومات الديمقراطية، مثلما كان الحال مع حكومة " مصدق" بإيران.

في أعقاب نهاية الحرب الباردة، عاد التنافس بين المشروعين العربي والشرق-أوسطي من جديد. وسرعان ما انضم للصراع مشروعان إقليميان آخران هما: المشروع الأورو- متوسطي الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي، والحوار بين حلف الناتو ودول حوض البحر المتوسط الذي تزعمه الناتو. وفي الوقت

الذي اتسم المشروع الأول بتعدد أبعاده بتناوله للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية (المشار إليها في هذا السياق بمصطلح "المتوسطة")، شكل المشروع الثاني بصورة أساسية منتدى لتبادل المعلومات الاستخباراتية، على الأقل حتى عام 2004. ويعد مشروع الاتحاد الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط المحاولة الأولى من نوعها لإثارة قضية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بالعالم العربي.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر عام 2001، اتفقت تلك المشروعات في نقطتين: أولهما التأكيد على أولوية إجراء تغييرات اقتصادية وسياسية بالعالم العربي وجعل تلك التغييرات شرطا مسبقا لحل المشكلات الأمنية بالمنطقة. وثانيهما اعتبار هذا الأمر مسؤولية دولية تتحملها بصورة رئيسية اتحاد من القوى الأوروبية والولايات المتحدة.

وتهدف هذه الدراسة مراجعة التغييرات الرئيسية في البيئة الإستراتيجية بالشرق الأوسط بعد هجمات 11 سبتمبر عام 2001، مع إلقاء الضوء على المقترحات الأوروبية-الأمريكية لإقرار إصلاحات بالعالم العربي واستعراض الاستجابات العربية وتحديد الشروط الرئيسية "الدولية" المسبقة لإجراء إصلاح حقيقي بالدول العربية.

مشروع الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر عام 2001:

أسفرت أحداث 11 سبتمبر عام 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة عن إحداث تغييرات دراماتيكية بالبيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، بإدعاء الولايات المتحدة أن الهجمات خرجت من تحت عباءة الدول العربية واعتبرتها نتاجا لـ "الطابع الاستبدادي" لتلك الأنظمة. وزعمت أن الحرب ضد الإرهاب تستلزم إجراء تغييرات اجتماعية في الشرق الأوسط تعزز الإصلاح الاقتصادي والسياسي. نتيجة لذلك أصدرت واشنطن "ورقة إستراتيجية الأمن القومي" في سبتمبر عام 2002، التي أكدت على عقيدة أمنية أمريكية جديدة تقوم على استغلال الموارد الأمريكية في تعزيز الديمقراطية واتخاذ إجراءات اقتصادية لتحرير التجارة الدولية وقطع الإمدادات المالية عن الإرهابيين، والأهم من ذلك تطبيق واشنطن لمبدأ الضربات الاستباقية العسكرية لإحباط التهديدات التي تواجه الأمن الأمريكي. ووقع الاختيار على الشرق الأوسط كموقع تطبيق الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، حيث جرى النظر إلى هذه المنطقة تحديدا باعتبارها منشأ التهديدات "الإرهابية" القائمة أمام واشنطن. وبدأت هذه العملية بالفعل بغزو واحتلال

أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003, ما اعتبرته الولايات المتحدة الخطوة الأولى باتجاه تغيير المنطقة بأكملها.

على الجانب الآخر، كان قد شهدت منطقة الشرق الأوسط محاولات دؤوبة لإحياء مشروع الشرق الأوسط، تجلى ذلك في عقد مؤتمر السلام العربي- الإسرائيلي بمديرد في أكتوبر عام 1991. وانبثق عن المؤتمر مساران رئيسيان: أولهما: ثنائي ويركز على المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية للخلافات الإقليمية بين إسرائيل وكل من الدول المجاورة لها التي يخضع جزء من أراضيها للاحتلال. وثانيهما: متعدد الأطراف ويتناول الترتيبات الاقتصادية والأمنية المستقبلية. وفي هذا الإطار، تم تشكيل خمس مجموعات عمل تعنى ب-: السيطرة على السلاح والأمن الإقليمي، التعاون الاقتصادي الإقليمي، اللاجئين، المياه، والبيئة. وقد شاركت العديد من الدول من خارج الشرق الأوسط في المسار متعدد الأطراف. بل إن القوى العظمى تولت رئاسة مجموعات العمل التي عقدت اجتماعاتها داخل وخارج المنطقة، بهدف التأكيد على الطابع الدولي للمسار متعدد الأطراف. وجاء ثاني أكبر تجسيد لمشروع الشرق الأوسط في حقبة ما بعد الحرب الباردة متمثلاً في سلسلة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي رمت لصياغة نظام شرق- أوسطي للتعاون الاقتصادي. عقدت هذه المؤتمرات في كل من الدار البيضاء (1994) وعمان (1995) والقاهرة (1996) والدوحة (1997). وجاء عقد تلك الاجتماعات في أعقاب توقيع "إعلان المبادئ" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993, ما مثل إطار عمل لإقرار سلطة فلسطينية بالمناطق الفلسطينية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية بحلول عام 1998. كما أصدر "شيمون بيريز", رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، كتاباً يحمل عنوان "الشرق الأوسط الجديد" رسم فيه ملامح نظام إقليمي جديد للتعاون. وسارعت واشنطن من جانبها باستغلال الفرصة بإقناعها منتدي "دافوس" بالدعوة لعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالفعل، أقيم المؤتمر بالدار البيضاء في المغرب، وصدر عنه "إعلان الدار البيضاء" الذي شدد على أن إرساء أسس مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب تدفق رؤوس السلع والأموال والعمالة داخل المنطقة، إلى جانب إنشاء مصرف تنموي. علاوة على ذلك، تمخض المؤتمر عن تشكيل لجنة توجيه وأمانة عامة تنفيذية. كما تقرر عقد المؤتمر بشكل سنوي. يذكر أن آخر تلك المؤتمرات عقد في الدوحة، وأعقب ذلك رفض غالبية الدول العربية المضي قدماً على هذا المسار في أعقاب تولي حكومة "بنيامين نتنياهو" المتشددة السلطة في إسرائيل عام 1996.

ومن الواضح أنه منذ اللحظة الأولى لظهوره، ركز مشروع الشرق الأوسط بصورة أساسية على القضايا السياسية والأمنية، بينما أغفل القضايا المرتبطة بالدمقرطة. وساعد اعتماد الشرق الأوسط على النظام العالمي وتنافس القوى العظمى على الهيمنة على المنطقة أثناء حقبة الحرب الباردة، في تهميش قضية الديمقراطية بالمنطقة التي عانت من كم هائل من الصراعات وضعت قضية الديمقراطية في ذيل قائمة الأولويات. إلا أن هذا الوضع تغير في عام 1994 بإعلان الاتحاد الأوروبي عن اقتراح يحمل اسم "الشراكة الأورو- المتوسطية" التي هدفت لدعم إقرار منطقة تتميز بالاستقرار والأمن وخلق ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية السريعة والمستديمة بدول حوض البحر المتوسط. وشدد المقترح على بعدين رئيسيين للشراكة: أولهما: إقامة منطقة أورو- متوسطية للاستقرار والأمن من خلال حوار سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط يقوم على مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح وحكم القانون وجهود الاتحاد لإقناع دول حوض البحر المتوسط بالتخلي عن الخيارات العسكرية غير التقليدية وإقامة منطقة اقتصادية أورو- متوسطية يجري في إطارها الاتجار في جميع السلع المصنعة بحرية. في أكتوبر عام 1995، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانا آخر تناول مقترح الشراكة الأورو- متوسطية، ملقيا الضوء على ثلاثة جوانب رئيسية: الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي والجانب الاجتماعي والإنساني. وبناء على مبادرة من قبل الاتحاد، عقد الاجتماع الوزاري الأول للدول الـ 27 الأعضاء في الشراكة في برشلونة، ما أدى إلى إطلاق اسم "عملية برشلونة" على مجمل تلك الجهود. وشهد الاجتماع نقاشات حامية بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط بشأن عناصر الشراكة الأورو- متوسطية. وعكس الإعلان الختامي الذي حمل اسم "إعلان برشلونة" بدرجة كبيرة وجهات النظر الأوروبية.

بصورة عامة، أولى "إعلان برشلونة" والبيانات الأخرى التي تلته اهتماما خاصا لقضية إحلال الديمقراطية بالدول المطلة على البحر المتوسط، وشمل ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون والإصلاح القضائي وبناء المؤسسات وحرية التعبير وتدعيم وسائل الإعلام المستقلة والحكم الصالح. وجاء هذا الاهتمام بناء على فرضية أن إقرار الديمقراطية سيؤدي إلى تسوية سلمية للصراعات القائمة. بيد أن الدول العربية من جانبها شددت على أن الديمقراطية لا تعد بأي حال من الأحوال بديلا عن تسوية الصراعات، موضحة أن الديمقراطية عبارة عن عملية اجتماعية طويلة الأمد ينبغي تنفيذها في إطار التقاليد الثقافية لكل من الدول المختلفة بحوض البحر المتوسط. ورأت الدول العربية أنه من المتعذر إرجاء تسوية الصراعات واستعادة السلام حتى تتم عملية الديمقراطية وأن التركيز بصورة كاملة على الإصلاح على

حساب تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، من شأنه منح إسرائيل وقتا كافيا لإحكام قبضتها على جميع الأراضي المحتلة.

وفي نهاية الأمر أسفرت تلك الخلافات عن إخفاق الشراكة الأورو- متوسطية عن تحقيق أي تغييرات مهمة بالمنطقة. في الواقع، لقد انصب الاهتمام الرئيسي للاتحاد الأوروبي على ضم العرب والإسرائيليين في إطار عمل أوروبي في وقت يهمل فيه الأجندة الأمنية العربية ويقوم بعض أعضائه بصورة أساسية ألمانيا) بإمداد إسرائيل بأسلحة فتاكة تساعد في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر عام 2001، تحولت الولايات المتحدة والدول الأوروبية نحو التأكيد على مسألة التحول الديمقراطي بالدول العربية. وفي عام 2003، أقر الاتحاد الأوروبي "سياسة الجار الصالح.

اتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط:

(The Democracy Consortium in the middle east)

شهد العام 2004، صعود تحالف اتحاد دولي معني بالديمقراطية بالشرق الأوسط. ففي أعقاب اقتراح مشروع الشرق الأوسط الكبير، تقدمت ألمانيا في فبراير عام 2004 بمقترح يحمل عنوان "مبادرة الشرق الأوسط الأوسع"، وشاركت فرنسا في رعايتها في وقت لاحق. جاء الإعلان عن هذا المقترح بعد إعلان الولايات المتحدة عن مبادرة شراكة الشرق الأوسط الكبير. بيد أن الاقتراح الأوروبي جاء مختلفا عن نظيره الأمريكي في نقطة واحدة فقط ألا وهي أنه ربط بين عملية التحول إلى الديمقراطية وتسوية الروابط الإقليمية. لكن الاقتراح لم يحدد كيفية تحقيق ذلك، وركز بدلا من ذلك على تحقيق تغييرات داخلية بالدول العربية. وفي نهاية الأمر، تخلى الأوروبيون عن مقترحهم لصالح المبادرة الأمريكية.

تجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن شهر يونيو عام 2004 شهد تلاقي العديد من المشروعات الأوروبية والأمريكية، وهي قمة مجموعة الثمانية في الولايات المتحدة والقمة الأورو- أمريكية في دبلن وقمة الناتو في إستانبول. وتوصلت تلك اللقاءات في نهاية الأمر بصورة عامة إلى إقرار وجهة النظر الأمريكية بشأن أفغانستان والسودان والعراق، وقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وقد جرى النظر إلى التهديدات الأمنية باعتبارها ناشئة بشكل أساسي عن الهياكل الداخلية بالدول العربية، ما يستدعي التدخل الدولي لإصلاح تلك الدول. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع حدود المنطقة إلى ما وراء التعريف

التقليدي لها. ويبدو أن المنطقة تشهد عودة إلى ما كان عليه الحال في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى عندما اضطلعت القوى العظمى بتحديد الأجندة الإقليمية من خلال نظام الانتداب.

ويمكن القول بأن أهم ملامح عملية إضفاء الطابع الدولي على ترتيبات الإصلاح بمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في الوثائق الصادرة عن قمة مجموعة الثمانية التي عقدت بالولايات المتحدة في يونيو عام 2004، حيث تمخضت القمة عن ثلاث وثائق كبرى ترتبط بصورة أو بأخرى بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اقترحه واشنطن. كما أقر الاجتماع آلية اتصال بين دول مجموعة الثمانية ودول منطقة الشرق الأوسط "الكبير" لضمان تنفيذ تلك الدول للمهام المحددة لها في إطار المشروع الأمريكي ومحاسبتها حال عدم قيامها بذلك. وتم توزيع الأدوار بين القوى المختلفة فيما يخص الإصلاحات الداخلية بدول المنطقة المختلفة. على سبيل المثال، جرى تكليف اليابان بمهمة تمكين المرأة بمصر والأردن وفلسطين. من ناحية الأخرى، أقرت قمة الناتو في اسطنبول في 28-30 يونيو عام 2004 تحولاً في إستراتيجية الحلف في اتجاه دعوة شركائه في حوار دول حوض البحر المتوسط لدراسة إمكانية اضطلاع الحلف بدور أمني بالمنطقة، مع التركيز على محاربة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ودعوة دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في هذه الإستراتيجية الجديدة التي باتت تعرف باسم " إستراتيجية اسطنبول للتعاون" وتعد بمثابة تحول هائل عن السياسات الماضية التي عمدت إلى قصر دور الناتو على تبادل المعلومات.

وفي مثل هذا الإطار، اضطلعت المؤسسات الغربية بدور تحديد الأجندة ومراقبة مدى الالتزام بها، أي أن اتحاد من الدول الغربية أوكل إلى نفسه مهمة تحديد الأجندة والقضايا والآليات ومحاسبة الدول الإقليمية (العربية) على التنفيذ. أما الصراع العربي- الإسرائيلي، فيجري النظر إليه باعتباره خارج إطار الأجندة الغربية. وتزعم الدول الغربية أنه بمجرد تحقيق جميع المطالب الواردة بالأجندة الغربية، سيتحرك الصراع العربي-الإسرائيلي في اتجاه الحل.

وجهات النظر العربية حيال اتحاد الديمقراطية بالشرق الأوسط:

قوبل اتفاق قوي من خارج المنطقة على إعادة هيكلة الشرق الأوسط بردود أفعال مختلطة داخل العالم العربي، ففي الوقت الذي أبدت بعض الحكومات والمثقفين تأييدهم للفلسفة الأساسية التي يتحرك على أساسها هذا الاتحاد المؤلف من القوى الخارجية، رفضه البعض الآخر، أو على الأقل أبدى تأييداً فاتراً له. أكد، من ناحيتهم، مؤيدو هذا الاتحاد من أبناء المنطقة على أنه يعد بمثابة الفرصة الوحيدة المتاحة أمام العرب للتحويل إلى المسار الديمقراطي، نظراً لأن الأنظمة المحلية من غير المحتمل أن تتحرك في

هذا الاتجاه من تلقاء نفسها. وعليه، يتعين على العرب استغلال هذه الفرصة لتحقيق تغيير حقيقي ببلادهم. بيد أن هناك آخرين نظروا بريية بالغة إلى المشروعات المقترحة من خارج المنطقة، بل واعتبروها محاولة للهيمنة على العالم العربي لصالح إسرائيل وطمس معالم الهوية العربية- الإسلامية لشعوبها، ما أعلنه بوضوح" أحمد ماهر" وزير الخارجية المصري السابق.

وقد أبدى قطاع مهم من المثقفين والحكومات العربية التحفظات التالية، رغم غياب الإجماع بالعالم العربي حول هذه التحفظات، فإنها تعكس وجهة نظر جانب مهم من الكيان السياسي العربي.

أولا- مشروعات الإصلاح لم تجر صياغتها بالتشاور مع الدول العربية: تم تصميم جميع المشروعات الدولية للإصلاح بالعالم العربي تقريبا بشكل انفرادي من قبل الدول الغربية، ما يوحي بأن الدول العربية جرى النظر إليها باعتبارها حقلًا للتطبيق والتنفيذ، وليس شركاء في صياغة الأجندة وتطبيقها. وقد جرى فرض فكرتي" الشرق الأوسط الكبير" و"الشرق الأوسط الواسع" على المنطقة من الخارج ولم تجد العناصر المحلية بدا من قبولها والتعامل معها كما لو كانت حقائق مؤكدة، ما يحمل تشابهات قوية مع مشروع الشرق الأوسط القديم الذي ظهر بحقبة الخمسينيات ونظر إلى المنطقة باعتبارها مجرد مساحة جغرافية. كما يعد هذا التوجه امتدادا للمشروع الأوروبي- المتوسطي الذي ظهر بالتسعينيات وجرت في إطاره صياغة اتفاقات الارتباط بصورة أحادية الجانب من جانب الاتحاد الأوروبي، ثم تم تسليمها إلى دول حوض البحر المتوسط للتفاوض بشأنها دون السماح بإدخال تغييرات جوهرية عليها. يذكر أنه أثناء قمة مجموعة الثمانية بالولايات المتحدة في يونيو عام2004، تم توجيه الدعوة إلى عدد من القادة العرب. بيد أن ذلك كان بهدف استغلالهم في إضفاء الشرعية على الخطط الغربية، وليس كشركاء في عملية الصياغة. وقد أعادت تلك التوجهات الغربية إلى الأذهان العربية ذكريات السياسات الغربية بالقرن التاسع عشر وفكرة" العباء الذي يحمله الرجل الأبيض"، وهي صورة من غير المحتمل أن تلقي قبولا في عصر العولمة.

ثانيا- اتحاد الديمقراطية يفترض أن مصادر انعدام الاستقرار بالمنطقة داخلية بصورة أساسية، وغالبا ما يجري تجاهل المصادر الخارجية التي خلقتها القوي الغربية نفسها:

تقوم المشروعات الغربية المعنية بالعالم العربي على فرضية أن الجزء الأكبر من المشكلات القائمة بالمنطقة نابع من الداخل، حيث يجري النظر إلى الشرق الأوسط باعتباره منطقة فوضوية متأخرة ومفعمة بشتى صور انعدام الاستقرار الداخلي وخاضعة لهيمنة أنظمة استبدادية تفتقر إلى الشرعية وتواجه

مشكلات وأزمات اقتصادية بالغة الصعوبة. وبالمثل، يجري النظر إلى العرب أنفسهم باعتبارهم عاجزين عن صياغة إستراتيجية حقيقية للإصلاح، لذا يتعين على الغرب الاضطلاع بتلك المسؤولية.

إلا أن العرب من جانبهم يشيرون إلى أن جذور عدم الاستقرار تكمن كذلك في الصراعات الإقليمية وانعدام التوازن الاستراتيجي بالمنطقة والذي تساعد القوى الغربية على تفاقمه والتدخلات الغربية غير المتوازنة في المنطقة. وكان من شأن تلك العوامل خلق أجندة عربية تهيمن عليها التهديدات الأمنية والصراعات، ما أضر بطبيعة الحال بأجندة التغييرات الداخلية. على سبيل المثال، أسفر التأييد الغربي الكامل للسياسات الإسرائيلية عن إثارة شكوك عميقة بالعالم العربي إزاء أي مقترحات صادرة عن الغرب. علاوة على ذلك، أولى الغرب من الناحية التقليدية تأييدهم للأنظمة الاستبدادية العربية طالما خدمت مصالحه بالمنطقة. بل وقدم الغرب يد العون للقادة الاستبداديين للسيطرة على مقاليد الحكم عبر وسائل تتنافى مع الدستور.

ثالثا- يهيمن على فكر القوى الغربية النموذجان الأمريكي- الياباني والفرنسي- الألماني في تناولها للمشكلات العربية الداخلية: بيد أن هذين النموذجين يفترضان هزيمة الجانب الآخر، وبالتالي لا ينطبقان على العالم العربي: في تناولها لقضية الإصلاح بالعالم العربي تميل القوى الغربية للتفكير على أساس أحد نمودجي التحول السياسي الفرنسي- الألماني أو الأمريكي- الياباني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. على سبيل المثال، في إطار خطاب أدلى به في 5 أبريل عام 2002، نوه الرئيس " بوش " بالسلام الذي تحقق بين بلاده من ناحية وكل من اليابان وألمانيا وروسيا من ناحية أخرى كنموذج لدول الشرق الأوسط. وإذا ما أمعنا النظر في النماذج الثلاثة التي ذكرها الرئيس الأمريكي، يتضح أن السمة المشتركة بينها هي أنها كانت القوى المهزومة بالحرب العالمية الثانية أو الحرب الباردة. وبذلك كانت الرسالة الموجهة إلى الدول العربية واضحة، وهي أن الإصلاح بتلك الدول سيتم من موقع الهزيمة، سواء جاء ذلك بصورة مباشرة من خلال الاحتلال أو بصورة غير مباشرة من خلال ممارسة ضغوط هائلة على عاتقها. وبالطبع، من المستحيل قبول مثل تلك الرسالة داخل العالم العربي.

رابعا- في تناولها لمسألة الإصلاح بالعالم العربي، تميل القوى الغربية لطرح قيمها: تعتمد التوجهات الغربية إزاء الإصلاح على فرضية أن ما يقدره الغربيون يتعين على الآخرين تقديره، وأن عمليات الإصلاح بالدول غير الأوروبية يجب أن تحاكي التجربة الأوروبية. ربما تحمل هذه الفكرة مبررا منطقيا فيما يخص القضايا الاقتصادية والتقنية. لكن منطقية هذه الفكرة تتضاءل بالتأكيد عند تطبيقها على القيم

الثقافية والدينية. في الواقع، تشدد التوجهات الغربية على النموذج الأوروبي للتعامل مع القضايا المرتبطة بالنوع وإلغاء عقوبة الإعدام وحرية المثليين. وبينما تلقي مثل تلك التوجهات قبولا داخل أوروبا، فإنها تتعارض مع القيم الثقافية والدينية الأساسية لدى العرب والمسلمين والمسيحيين بمنطقة الشرق الأوسط. يذكر أنه في إطار القمة التي عقدها في البرتغال في يونيو عام 2000، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي وثيقة تحمل عنوان "الإستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة حوض البحر المتوسط" احتوت على بعض العناصر الثقافية التي تتعارض نصا وروحا مع مبدأ التعددية الثقافية. على سبيل المثال، في المادة السابعة من الجزء الثاني والتي جاءت تحت عنوان أهداف الإستراتيجية المشتركة، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه يسعى "لتعزيز القيم الجوهرية التي أقرها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به، بما في ذلك حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح والشفافية وحكم القانون". وتشدد الوثيقة في إطار المادة الرابعة عشرة على أن أحد مجالات العمل والمبادرات المحددة تتمثل في "اتخاذ إجراءات لإقناع جميع الشركاء بمنطقة البحر المتوسط بإلغاء عقوبة الإعدام، تبعا لما ورد بالخطوط الإرشادية المتفق عليها الخاصة بالاتحاد الأوروبي". وتضيف الإستراتيجية المشتركة في إطار المادة الثانية والعشرين أن من بين مجالات العمل الأخرى تعزيز التطابق بين الأنظمة القانونية من أجل تسوية المشكلات المرتبطة بالقانون المدني المتعلقة بالأفراد وقوانين الأسرة، بما في ذلك الطلاق. عند النظر إلى المواد الواردة بالإستراتيجية المشتركة بصورة مجملية، نجد أنها تعد بمثابة إعلان من جانب الاتحاد الأوروبي بأنه يسعى لتعزيز قيمه الثقافية بمنطقة حوض البحر المتوسط، وأنه يرغب في أن تتبع دول المنطقة (خاصة العربية منها) القيم الأوروبية. ويعكس مثل هذا الإعلان الإيمان بوجود ترتيب هرمي للثقافات، تشكل في إطاره الثقافات الأوروبية المرجع. وبالنظر إلى أن بعض تلك القيم يتعارض بشكل صارخ مع قيم الإسلام، مثل ما يخص عقوبة الإعدام وقوانين الأسرة، وأن التوافق معها يتطلب تغيير أجزاء من نصوص القرآن الكريم، يتضح مدى الانفرادية الثقافية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي.

خامسا- في تعاملها مع قضية الإصلاح بالدول العربية، تميل القوى الغربية لتهميش الصراع العربي-الإسرائيلي: تركز المشروعات الغربية على الإصلاح الداخلي بالعالم العربي. ورغم إشارة الإعلان الصادر عن قمة مجموعة الثمانية في يونيو عام 2004 إلى أهمية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، فإنه استطرد موضحا أن مثل تلك التسوية لا ينبغي أن تؤجل عملية الإصلاح. والأهم من ذلك أن الإعلان لم يقترح إجراء عمليا واحدا للتعامل مع الصراع العربي-الإسرائيلي. وبدا أن القوى العظمى لا تبغي سوي تقديم مجرد تأييد شفهي لمسألة ضرورة تسوية هذا الصراع، بينما تصر على أن مثل تلك التسوية ستأتي نتاجا للإصلاحات، وليس كعملية مناظرة لها.

أما محورية تسوية هذا الصراع فلا تظهر فقط في الأجندة العربية، وإنما أيضا في التجارب التاريخية للمشروعات السابقة المعنية بالشرق الأوسط، مثل "مشروع شيمون بيريز للشرق الأوسط الجديد"، والحاجة لخلق بيئة أفضل أمام جهود إقرار الديمقراطية. يذكر أن المحللين التابعين لمؤسسة "راند" تكهنوا بأن إقرار الديمقراطية بالشرق الأوسط سوف يترتب عليه حدوث حالة من زعزعة الاستقرار بالمنطقة على المدى القصير، لأنه سيجلب إلى السلطة حكومات أكثر عداء تجاه الغرب عن الأنظمة القائمة حالياً. وهو أمر صحيح تماما. ويتمثل السبيل الوحيد لتجنب تحقق هذا السيناريو في الحد من مشاعر الألم والكراهية لدى الحكومات الجديدة تجاه الغرب من خلال القضاء على منابع تلك المشاعر. ويعتبر ذلك الوسيلة الوحيدة لضمان تردي الأوضاع بدرجة أكبر في المنطقة جراء التحول

سادسا- في تعاملها مع الشرق الأوسط، تستثني القوى الغربية قضية عجز الديمقراطية في إسرائيل وتركز بصورة كاملة على الدول العربية وإيران: يجري النظر إلى أجندة الإصلاح في الشرق الأوسط باعتبارها مشكلة تتعلق بالدول العربية وإيران. بينما تعد إسرائيل "واحة الديمقراطية بالشرق الأوسط ومحاطة بأنظمة استبدادية". ولا يرد أي ذكر لإجراء إصلاحات ديمقراطية في إسرائيل في الوثائق الصادرة عن اتحاد القوى الكبرى المعنية بالشرق الأوسط. تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه منذ أمد بعيد يعاني "عرب إسرائيل" من التمييز ضدهم، بما في ذلك قتل 13 منهم داخل إسرائيل عام 2002 أثناء اعتراضهم السلمي على المذابح التي ارتكبتها إسرائيل بحق إخوانهم الفلسطينيين، علاوة على عمليات القتل المنظم اليومية بالمناطق الفلسطينية المحتلة وتدمير المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية، وهي انتهاكات موثقة من جانب الأمم المتحدة. والآن، يقبع البرلمانيون الفلسطينيون المنتخبون في السجون الإسرائيلية. ومؤخرا، أعاقت إسرائيل إجراء انتخابات فلسطينية بالقدس العربية وتدخلت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني من خلال تعهدها بإعاقتها حال مشاركة "حماس". ومع ذلك، غالبا ما يتم إقرار تلك الممارسات على أساس أن إسرائيل دولة ديمقراطية، رغم تعارض مثل تلك الممارسات التام مع الديمقراطية.

سابعا- في تناولها لمسألة الإصلاح في الدول العربية، تتبع الدول الغربية توجهها نقديا تقيض فيه بالمال مقابل الديمقراطية: تدور المقترحات الغربية بصورة أساسية حول توفير المال اللازم للمجتمع المدني والمجموعات التجارية لتعزيز الديمقراطية. جدير بالذكر أن الاجتماع الثاني لـ "منتدى المستقبل" الذي أنشأته دول مجموعة الثمانية وعقد بالبحرين في نوفمبر عام 2005، أصدر قرارا بإقامة "مؤسسة المستقبل" لتقديم 50 مليون دولار كدعم مالي لجماعات المجتمع المدني لمساعدتها على تعزيز حكم القانون

وحماية حقوق الإنسان الأساسية. كما خصص 100 مليون دولار لإقامة "صندوق المستقبل" لدعم الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

ويؤمن بعض المثقفين العرب أن بناء الديمقراطية يستلزم توجهها متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار جميع العوامل القائمة، سواء ثقافية أو اقتصادية أو إقليمية. أما قصر التركيز على توفير إعانات مالية لمجموعات المجتمع المدني ووضعها في مواجهة الأنظمة المحلية، فلن يخلق سوي مشاحنات داخلية. كما أن مجموعات المجتمع المدني ليست المرشح الأمثل لبناء الديمقراطية، حيث أن بعضها لا يقل فسادا عن الأنظمة الحاكمة.

ثامنا- أعضاء الاتحاد الدولي المعني بالديمقراطية بالعالم العربي يربطون بين قضيتي الديمقراطية ومحاربة الإرهاب: تبرر القوى الدولية المهتمة بالديمقراطية في الدول العربية اهتمامها على أساس مكافحة الإرهاب، التهديد الرئيس بحقبة ما بعد 11 سبتمبر عام 2001، والنابع بصورة أساسية من العالم المسلم. بيد أن هناك اختلافا أساسيا بين الدول العربية والغرب حول تعريف الإرهاب. فبينما تضع أوروبا "حماس" على قائمة المنظمات الإرهابية، يختلف غالبية المثقفين العرب مع هذا التصنيف. وبخلق الربط بين الإصلاح ومحاربة الإرهاب شعورا بأن الغرب يستغل عملية الإصلاح في كبت مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة، وهي وجهة نظر تدعمت بتهميش الغرب لمسألة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي. في الواقع، ينبغي السعي وراء تنفيذ الإصلاح كغاية في حد ذاته، وليس كوسيلة لمحاربة عدو غير محدد. إلى جانب ذلك، فإن الإرهاب لا يعد نتاجا لغياب الديمقراطية، وإنما للتدخلات الغربية غير المتوازنة بالمنطقة. وسيختفي الإرهاب مع تغير هذا الوضع. بيد أن هذه الفكرة لا أثر لها في الإستراتيجيات الغربية بالمنطقة.

تاسعا- القوى الغربية ليست صادقة بشأن رغبتها في بناء الديمقراطية بالدول العربية، وإنما تستغل هذه العملية في الضغط على الحكومات العربية لتقديم تنازلات فيما يخص القضايا المرتبطة بإسرائيل ومصالحها الأخرى بالمنطقة:

من الملاحظ أن القوى الغربية حدت من ضغوطها على عاتق الحكومات العربية للمضي قدما على طريق الديمقراطية بمجرد تقديم تلك الحكومات تنازلات ترتبط مباشرة بمصالح هذه القوى بالمنطقة. وتجلي هذا الأمر فيما يتصل بمصر، حيث غضت واشنطن الطرف عن الممارسات الاستبدادية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام 2005 بمجرد أن شرع النظام في تحسين علاقاته مع إسرائيل وتذليل

الصعاب أمام التوجه الأمريكي إزاء السلام بالمنطقة، ما دفع ببعض المثقفين العرب للتساؤل بشأن مدى صدق رغبة القوى الغربية تحقيق الديمقراطية كغاية في حد ذاتها، وليس كإستراتيجية لاستخلاص التنازلات.

الخاتمة:

شكل السعي وراء تحقيق نهضة عربية منذ أمد بعيد محل اهتمام بالغ للعرب منذ أن بدأت الإمبراطورية العثمانية في التداعي وشرعت القوى الاستعمارية الغربية في هجماتها الوحشية ضد الدول العربية في القرن التاسع عشر. وأثار المفكرون العرب والمسلمون من أمثال الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا التساؤلات حول السر وراء تأخر العرب والمسلمين وصعود نجم الأوروبيين واقترحوا إستراتيجيات لمساعدة المجتمعات العربية على النهوض من جديد. وجرى النظر إلى إستراتيجيات إقرار الديمقراطية والتوجهات الليبرالية باعتبارها عاملا جوهريا في إنقاذ الشعوب العربية من تداعي الإمبراطورية العثمانية وهجمات الأوروبيين. كما أبدى هؤلاء المفكرون إدراكا كاملا بأن النهوض لا يعني محاكاة الغرب، وإنما العودة للقيم الأصيلة للإسلام التي ضاعت مع توالي القرون. وشكلت الهجمات الأوروبية الاستعمارية ضد الدول العربية على مدار القرنين الماضيين سببا رئيسيا وراء تأخر تنفيذ تلك الإستراتيجيات، حيث تشتت تركيز العرب بأجندة التحرير الوطني، مما أعاق حركة النهوض الداخلية. وجاءت مشاركة العرب في الأجندة الجيو- سياسية للتهديدات الأمنية الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية لتعزز هذا التوجه. ولولا تلك الأجندة، لكان العرب اليوم قد حققوا مستوى من الديمقراطية شبيها بما حققته دول مثل إندونيسيا وماليزيا. علاوة على ذلك، خلفت التجارب التاريخية للعلاقات بين العرب والغرب مشاعر شك وريبة عميقة إزاء المشروعات التي يتولى الغرب رعايتها داخل المنطقة.

يجري النظر إلى خلق اتحاد دولي معني بالديمقراطية في عام 2004 من هذا المنظور التاريخي. على سبيل المثال، نظر وزير الخارجية المصري السابق " أحمد ماهر " إلى هذا الأمر باعتباره محاولة لإلحاق الضعف بالهوية العربية- المسلمة. بينما رأى آخرون فيه امتدادا لمعاهدة " سايكس- بيكو " الموقعة عام 1916 والتي تم بمقتضاها تقسيم الوطن العربي بين بريطانيا وفرنسا. وتكمن المشكلة الرئيسية في أن هذا الاتحاد تم إنشاؤه دون مشاورة الدول العربية، بما في ذلك الحكومات وجماعات المجتمع المدني والأفراد، وعمدت القوى الغربية إلى تحديد مهام معينة لمراقبة التطورات بمجالات محددة، مما يعزز من جديد اتفاق " سايكس- بيكو ".

بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الاتحاد الدولي ليس بإمكانه تقديم إسهامات إيجابية في عملية النهوض الداخلي للمجتمعات العربية. وبمقدوره القيام بذلك، شريطة ألا يستغل هذه العملية في استخلاص تنازلات طبقات الصفوة الحاكمة لصالحه، والتحرك على الصعيدين الداخلي والإقليمي في نفس الوقت. على الصعيد الداخلي، ينبغي أن يقصر دوره على دعم المبادئ الأساسية للديمقراطية والليبرالية، دون التورط في عملية صياغة الأجندة وتنفيذها، حيث أن هذه المجالات يجب أن تكون للعرب وحدهم. وبمقدور الاتحاد استخدام بعض أدوات الإقناع والعقاب شريطة استخدامها بصورة عادلة خالية من التمييز ضد جميع منتهكي حقوق الإنسان والديمقراطية. وكمؤشر على الالتزام بالعملية الديمقراطية، ينبغي على دول الاتحاد إبداء اهتمام متكافئ بجميع دول المنطقة، ما سيخلق زخماً قوياً لعمليات الديمقراطية بالعمال العربي. وينبغي أن تتم إضافة عقد حوار حول حقوق الإنسان الخاصة بالعرب والمسلمين داخل أوروبا إلى أجندة "منتدى المستقبل"، إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية في أن يتمتع بمصداقية قوية. أما على المستوى الإقليمي، من شأن الالتزام الصارم بتسوية جميع الصراعات بالمنطقة تعزيز الزخم لتلك الجهود. وبالتأكيد ستسهم هذه التطورات في الحد من حالات انعدام الاستقرار قصيرة الأمد التي تكهن بها بعض المحللين حال تحول الشرق الأوسط نحو الديمقراطية. في الواقع، مثل تلك الحالات من انعدام الاستقرار قد تنشأ فقط إذا لم يصاحب عمليات الديمقراطية عملية موازية لتسوية الصراعات الإقليمية، حيث ستأتي الديمقراطية بأنظمة حاكمة أشد عداءاً للغرب وتدخلاته غير المتوازنة بالمنطقة، عن الأنظمة الحالية.

بيد أنه لا يبدو أن القوى الغربية المهتمة بالمنطقة العربية مدركة لهذا الأمر، حيث تري التأكيد العربي على ضرورة تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي مجرد ذريعة لتجنب إقرار الديمقراطية. علاوة على ذلك، تختلف ثقافة الدول العربية عن ثقافات القوى المهزومة المشار إليها آنفاً. ومن المستحيل إقناع العرب بالاعتراف بالهزيمة وعقد سلام وإجراء تغييرات ديمقراطية انطلاقاً من هذا الاعتراف. تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن "السادات" لم يكن ليتمكن من إبرام سلام مع إسرائيل دون النصر الجزئي الذي حققه في أكتوبر عام 1973 مما سبق يتضح أن الشغف الغربي بالنموذجين الألماني-الفرنسي والأمريكي-الياباني لن يثمر أي إنجازات كبرى بالشرق الأوسط. جرى النظر إلى تلك القوى الخارجية باعتبارها اتحاد جديد من القوى الأورو-أمريكية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، حيث لا تقدم المشروعات المقترحة سوى دعم شفهي لمسألة تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي وتدعي أن هذا الصراع ستتم تسويته فقط بعد إجراء إصلاحات داخلية بالمجتمعات العربية. ولكن بعد إجراء تلك التغييرات لن يكون هناك ما يمكن التفاوض بشأنه، لأن إسرائيل سيكون أمامها متسع من الوقت لتعزيز احتلالها واستعمارها للمناطق الفلسطينية كاملة.